مجتمع

الجزائر: الوقاية من كورونا «واجب شرعي»

ذكّرت اللجنة الوزارية للفتوى في الجزائر المواطنين بأنّ العودة إلى الالتزام الكلّي بالإجراءات الاحترازية ضدّ كورونا «واجب شرعي» في ظلّ تزايد عدد الإصابات والوفيات. وشدّدت على «عدم جواز» الاستهانة بتدابير الوقاية. وجاء في بيان للجنة أنّ «الاحتياط والأخذ بكلّ أسباب الوقاية التي بيّنها المختصّون ومنها استعمال الكمامة من الواجبات الشرعية وذلك للوقاية من العدوى وحفظاً للنفس التي هي من الكلّيات الخمس الضرورية (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)». (وكالة الأنباء الجزائرية)

إندونيسيا: خدمات طبية عن بعد لمرضى كوفيد-19

أعلن وزير الصحة الإندونيسي بودي جونادي صادقين، أمس الإثنين، أنّ بلاده سوف تقدّم خدمات طبية مجانية عن بعد عبر الهاتف لمرضى كوفيد-19 المصابين بأعراض خفيفة، في محاولة لتخفيف الضغط عن القطاع الصحي المثقل بعدد قياسي من الإصابات. وتواجه إندونيسيا أسوأ موجة تفشٍّ للفيروس في آسيا مع انتشار متحوّر دلتا (الهندي) شديد العدوى. يُذكر أنّ نسبة الإشغال في المستشفيات وصلت إلى 75 في المائة بحلول الثاني من يوليو/ تموز الجاري، فيما أبلغت أخرى في جزيرة جاوة أنّ نسبة الإشغال بلغت لديها 90 في المائة. (رويترز)

دستور تشيلي بأيدي السكان الأصليين

انتُخبت الأكاديمية التشيلية إليزا لونكون، وهي من السكان الأصليين من مجموعة مابوتشي، للإشراف على صياغة دستور جديد للبلاد، وذلك في مسعى إلى توزيع السلطة بشكل أكثر مساواة في البلد الأميركي الجنوبي. وسوف يحلّ الدستور الجديد مكان ذاك الموروث عن عهد الديكتاتور أوغوستو بينوشيه الذي يُحمَّل مسؤولية غياب العدالة الاجتماعية الذي أشعل احتجاجات دامية في عام 2019. وأتى انتخاب لونكون على رأس الجمعية التأسيسية المؤلّفة من 155 عضواً والموكلة مهمّة صياغة الدستور، بهدف انتزاع السلطة من أيدي النخبة. جرى ذلك في عملية تصويت في سانتياغو أخّرتها مواجهات بين متظاهرين والشرطة، علماً أنّ المرشحة المستقلة البالغة من العمر 58 عاماً حازت 96 صوتاً من أصل 155.

«سوف يحدث هذا الاتفاق تحوّلاً في تشيلي». هذا ما أعلنته لونكون وهي ترفع علم مابوتشي، مشيرة إلى أنّ الجمعية التأسيسية التي تشكّلت رسمياً الأحد الماضي سوف تكون ممثلة للتنوّع في البلاد. وأكّدت: «إنّه حلم أجدادنا وقد تحقّق هذا الحلم. من الممكن إعادة تأسيس تشيلي لإقامة علاقة بين شعب مابوتشي وكلّ الأمم المكوّنة لهذا البلد».

وفي هذا السياق، عبّر رئيس تشيلي سيباستيان بينيرا عن أمله بأن تمتلك إليزا لونكون «الحكمة والقوة» للدفع في اتّجاه دستور جديد. من جهته، أشار المحامي خايمي باسا، الذي انتُخب نائب رئيس للجمعية، إلى أنّه لدى أعضائها مهمّة صعبة تتمثّل بلأم «الجراح الناجمة عن العملية الاجتماعية التي أوصلتنا إلى هنا» بعد احتجاجات 2019. تجدر الإشارة إلى أنّ الجمعية تضمّ محامين ومدرّسين وربّات منزل وعلماء وعمالاً اجتماعيين وصحافيين، فيما نصف أعضائه من النساء.

(فرانس برس)

(خافيير توريس/ فرانس برس)

إيران: موجة خامسة من الوباء

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أكثر فأكثر، يجد الإيرانيون أنفسهم تحت ضغوط نفسية تنغّص حياتهم، إذ تلازم يومياتهم. منذ ثلاثة أعوام، يعيشون أزمة اقتصادية متصاعدة على خلفية العقوبات الأميركية القاسية التي أدّت إلى تضخّم يومي في الأسعار وتراجع متواصل في القوة الشرائية. إلى جانب ذلك، هم يواجهون، منذ فبراير/شباط 2020، موجات قاسية من فيروس كورونا الجديد، واحدة تلو أخرى. علماً أنّ إيران تُعَدّ الدولة الأكثر تضرراً من جرّاء الجائحة في الشرق الأوسط.

في أواخر الأسبوع الماضي، حذّرت وزارة الصحة الإيرانية من دخول البلاد في موجة خامسة من الوباء، مشيرة إلى ارتفاع مطّرد في الإصابات في نصف المحافظات تقريباً (من أصل 31)، خصوصاً الجنوبية منها، في مقدّمتها محافظة سيستان وبلوشستان في الجنوب الشرقي. وأكد رئيس محافظة سيستان وبلوشستان، أحمد علي موهبتي، لقناة «الخبر» الإيرانية، أنّ أرقام حالات كورونا فيها تعادل ما يُسجّل في باكستان التي يبلغ عدد سكانها 220 مليون نسمة، مشيراً إلى تسجيل أكثر من 1200 إصابة ونحو 20 وفاة يومية في المحافظة.

تُظهر البيانات اليومية التي تصدرها وزارة الصحة الإيرانية ارتفاعاً لافتاً في الإصابات والوفيات، ويأتي ذلك مرتبطاً بمتحوّر «دلتا» شديد العدوى الذي ظهر للمرّة الأولى في الهند قبل نحو ثلاثة أشهر. بالتالي، بات اليوم نحو 100 قضاء إيراني من أصل 435، من بينها العاصمة طهران، مصنّفاً «مستوى أحمر»، وهو الأعلى وفق التصنيف الوبائي المعتمد محلياً. فأعادت السلطات فرض القيود، منها إغلاق المدن الأكثر تضرراً، وحظر دخول السيارات إليها من المدن الأخرى، فضلاً عن منع السيارات التي تحمل أرقام تلك المدن المصنفة من دخول مدن أخرى، بالإضافة إلى إغلاق الأماكن العامة ودور السينما ومختلف الصالات وغيرها، إلى جانب حظر التنقل الليلي من الساعة العاشرة مساءً حتى الساعة الثالثة فجراً، مع منح أكثر من 50 في المائة من الموظفين في الدوائر فرصة للعمل عن بُعد.

ويشير مراقبون إلى ثلاثة عوامل بارزة أدّت إلى الموجة الجديدة من الوباء في إيران. العامل الأول هو زيادة التجمّعات في خلال الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية في المدن والقرى. وقد أكّد ذلك الرئيس الإيراني حسن روحاني، يوم السبت الماضي، إذ قال إنّ الاحتفالات في خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 18 يونيو/حزيران الماضي، إلى جانب انتخابات مجالس البلديات وعدم الالتزام بالبروتوكولات الصحية فيها، أدّت إلى زيادة الإصابات بكوفيد-19. أمّا العامل الثاني فهو تراجع الاهتمام العام بالبروتوكولات الصحية والتوعية إلى 69 في المائة، وفق بيانات رسمية، إذ تحوّل فيروس كورونا الجديد إلى أمر عادي في يوميات عدد كبير من المواطنين الإيرانيين، كما هي الحال في دول أخرى. فبعد أكثر من عام ونصف العام من الوباء الذي ضرب البلاد، لم يعد الفيروس مخيفاً كما كان، على الرغم من أنّه ما زال يحصد الأرواح.

وفي ما يتعلق بالعامل الثالث، فإنّ التحصين ضد كوفيد-19 لم يبلغ بعد مستوى يشكّل حالة رادعة عامة، إذ إنّ شرائح قليلة من الإيرانيين تلقّت اللقاح المضاد لكوفيد-19، مثل الطواقم الطبية وبعض كبار السنّ. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه السلطات إنتاج لقاحَين محليَّين. يُذكر أنّ الحكومة ووزارة الصحة تتعرّضان إلى انتقادات شديدة هذه الأيام، وسط اتهامات لهما بالتقصير وانعدام توفّر خطة مدروسة على هذا الصعيد. وبحسب آخر بيانات وزارة الصحة، فقد تلقّى نحو أربعة ملايين و500 ألف مواطن الجرعة الأولى من اللقاح، ونحو مليون و710 آلاف شخص الجرعة الثانية، لكنّ أعداد هؤلاء تبقى قليلة جداً مقارنة بعدد سكان البلاد البالغ نحو 85 مليون نسمة.

وفي هذا الإطار، يقول الطبيب الإيراني محمد براري، لـ«العربي الجديد»، إنّ عملية التحصين «غير كافية»، مشدداً على «وجوب أن تغطّي كلّ المجتمع في خلال فترة زمنية قصيرة، لقطع سلسلة انتقال الفيروس». يضيف براري، الذي يعالج المصابين بكوفيد-19 في مستشفيات مدينة سنندج مركز محافظة كردستان، أنّ «استمرار وتيرة تفشّي كورونا يؤدّي إلى ظهور طفرات ومتحوّرات جديدة، الأمر الذي يقلّص تأثير اللقاحات». ويأسف براري لأنّ «إيران من البلدان التي لا تُنفّذ عمليات التحصين وفق برنامج، وأحياناً نواجه نقصاً في اللقاحات وأحياناً في الجرعات التكميلية».

معالجة في البيوت

يحكي الطبيب الإيراني محمد براري عن «ظاهرة معالجة مصابي كورونا بطرق غير علمية في البيوت»، معرباً عن أسفه إزاء ذلك. يضيف أنّ «هؤلاء يُنقَلون إلى المستشفيات عندما تتدهور حالتهم، الأمر الذي يزيد من العدوى في أماكن خارجة عن الرقابة الصحية». ويرى أنّ ذلك «من أسباب استمرار الوباء» في إيران.

تحقيق

سرطان اليمن

قاتل طليق وضحايا مهملون

في اليمن الذي تكثر أزماته التي تختلف طبيعتها، يأتي السرطان كأزمة صحية إضافية. وتزيد معاناة المصابين وعائلاتهم وسط الإهمال الموصوف

زكريا الكمالي

يدفع مرضى السرطان في اليمن ضريبة الحرب بشكل مضاعف. ومنذ بدء النزاع قبل ستة أعوام، تحوّل آلاف المصابين إلى ضحايا منسيين في ظل عجز السلطات الصحية المحلية وانشغال المنظمات الدولية بمكافحة الأزمات الصحية الراهنة لا سيّما جائحة كورونا. وفي حين يُعَدّ مرض السرطان قاتلاً طليقاً، تلجأ العائلات الميسورة إلى خارج البلاد لتوفّر العلاج للمصاب من بين أفرادها. أمّا الغالبية العظمى فتستسلم لمصيرها، وتلازم منازلها في انتظار الموت.

ولا تمتلك السلطات الصحية اليمنية سجلات دقيقة خاصة بأعداد المصابين بالسرطان، نظراً إلى عدم تشخيص معظم الحالات خصوصاً في المناطق الريفية إلى جانب لجوء المئات إلى العلاج في خارج البلاد. وعلى الرغم من العجز في الوصول إلى كل المصابين، فإنّ منظمة الصحة العالمية تشير إلى 35 ألف مصاب في اليمن. يُذكر أنّ الإصابات تزايدت في خلال الأعوام الستة الماضية، ووفقاً لتقارير أممية يُشخّص 11 ألف مصاب بالسرطان سنوياً، وهي حصيلة صادمة في بلد يفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية المؤهلة لمجابهة أبسط الأمراض. ولا يفرّق مرض السرطان بين فئة عمرية وأخرى، وفي حين يُشار إلى إصابة نحو ألف طفل فقط من إجمالي 35 ألفاً على مستوى اليمن، تفيد تقارير رسمية اطلعت عليها «العربي الجديد» أنّ 60 في المائة من المصابين تتراوح أعمارهم بين 30 و60 عاماً.

وبينما لم يحظ مرضى السرطان بالاهتمام اللازم من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة، يبقى المركز الوطني لعلاج الأورام الذي أُنشئ في عام 2005 الوجهة الأساسية للمصابين من كل أنحاء البلاد، إلى جانب بعض المرافق الصحية ذات الصلة والتي أنشأتها مؤسسات خيرية في عدد من المحافظات. وقد ذكر مركز الأورام في صنعاء الذي يحوي 75 سريراً فقط، في تقرير حديث، أنّه يستقبل ستة آلاف حالة جديدة سنوياً، ويقصد المصابون بمعظمهم قسم العلاج الإشعاعي الذي يُعَدّ الوحيد على مستوى اليمن، ويُقدَّر عددهم بنحو 600 أسبوعياً. وفي خلال العامين الماضيَين، واجه المركز صعوبات مختلفة، مع النقص الحاد في الأدوية. وبحسب مصادر طبية، فقد تكفّلت منظمة الصحة العالمية بتوفير علاجات كيميائية لثلاثة آلاف مصاب في العام الواحد فقط.

علاج كيميائي في صنعاء من دون كمامات رغم كورونا (محمد حويس/ فرانس برس)

وبعيداً عن صنعاء، تبدو تعز في صدارة المدن اليمنية التي سُجّلت فيها إحصاءات صادمة للمصابين بمرضي السرطان، وفقاً للطبيب أحمد محمد المخلافي المتخصص في أمراض الدم. ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «تسعة آلاف حالة سُجّلت في مركز الأمل لعلاج السرطان في مدينة تعز»، كاشفاً عن «عجز كبير في الأجهزة التشخيصية والعلاجية في اليمن، فضلاً عن صعوبات تسببت فيها الحرب، إذ يعاني المصابون من عدم القدرة على الوصول إلى المرافق من جرّاء الحصار وإغلاق الطرقات». ويشير المخلافي إلى أنّ «مركز الأورام في صنعاء يمتلك الجهاز الوحيد المخصص للعلاج الإشعاعي لكل المحافظات اليمنية. لكنّ المصابين بسرطان الغدة الدرقية في حاجة إلى اليود المشعّ، وهذه المادة غير متوفرة في اليمن منذ بداية الحرب، وهو ما يضطر أفراد هذه الفئة من المصابين إلى السفر إلى الخارج بهدف تلقي علاجاتهم».

ونظراً إلى عجز مركز الأورام الحكومي وكذلك المراكز التابعة لمؤسسات خيرية عن تقديم الدواء المجاني للمصابين، يضطر مصابون كثر إلى شراء الأدوية من الصيدليات التي توفرها بأسعار باهظة، فيما يُتاح السفر إلى الخارج أمام الميسورين. ومع انهيار سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، لم يعد علاج السرطان متوفراً لجميع الراغبين في الحصول عليه في داخل البلاد. وبحسب أحمد المحيا الذي يعالج والده في مدينة تعز، فإنّ «سعر الجرعة العلاجية الواحدة ارتفع أخيراً إلى نحو 600 دولار أميركي».

لا يتوفّر تفسير دقيق لأسباب تزايد الإصابات بالسرطان في اليمن. وبحسب منظمة الصحة العالمية، من إجمالي 35 ألف مريض، فإنّ 11 ألف إصابة جديدة شخصت في عام 2020. من جهتها تفيد وزارة الصحة الخاضعة للحوثيين في صنعاء، بأنّ 71 ألف إصابة بالسرطان سُجّلت في خلال أعوام الحرب الستة. وتحاول السلطات التابعة للحوثيين استغلال المرض سياسياً. ففي تقرير حديث، أعادت وزارة الصحة في صنعاء ارتفاع عدد الإصابات بسرطان الدم بين الأطفال في العاصمة من 300 حالة إلى 700، إلى استخدام التحالف الذي تقوده السعودية أسلحة وغازات محرّمة دولياً في الغارات الجوية التي شنتها على حيّ عطان وحيّ نقم. لكنّ عدداً من الأطباء يستبعدون دقة ما تشير إليه السلطات الحوثية. ويقول طبيب في العاصمة صنعاء، فضّل عدم الكشف عن هويته لاعتبارات أمنية، إنّ «ذلك ليس علمياً، بل هو مجرّد اتهامات سياسية اعتاد عليها الناس في خلال الحرب». ويشدد لـ«العربي الجديد» على أنّ «مثل هذه الاتهامات لا بدّ من أن تسبقها دراسات معمّقة وتحليل عينات من المصابين في مختبرات عالمية».

وسُجّلت في اليمن أمراض سرطانية مختلفة وقاتلة في خلال الأعوام الأخيرة، علماً أنّ سرطان الجهاز الهضمي يبقى في الصدارة، من جرّاء سلوكيات متّبعة في المجتمع اليمني، في مقدّمتها تخزين القات. فالمزارعون يستخدمون مواد كيميائية محرّمة من أجل قطف القات وبيعه قبل أوانه. وبحسب تقرير حديث، يمثّل المصابون بسرطانات الجهاز الهضمي ما نسبته ثمانية في المائة من العدد الكلي، يليهم المصابون بسرطان الفم واللثة بنسبة سبعة في المائة، ثمّ سرطان الغدد اللمفاوية وسرطان الثدي.

ويوضح متخصصون أنّ أسباب تزايد إصابات السرطان تعود بدرجة أساسية إلى غياب الدور الرقابي وليس إلى سلوكيات المجتمع فحسب، إذ تسمح السلطات الرسمية بتهريب أنواع سامة من المبيدات التي تُستخدم ليس لرشّ القات فحسب إنّما كلّ المزروعات. ويقول المهندس الزراعي محمد الأغبري لـ«العربي الجديد»، إنّ «جشع المزارعين والرغبة في إخراج المحاصيل قبل أوانها، يتسببان في قتل اليمنيين بشكل بطيء»، لافتاً إلى أنّ «محصول الطماطم في بعض المواسم يكون مشبعاً بالمواد السامة التي تظهر عليه بشكل واضح. ومن المفترض وجود مؤسسات رسمية لتجريم هذا الأمر ومعاقبة المزارعين والتجار الذين يسوّقون الطماطم وكل الخضروات والفواكه السامة».

القات والشمّة

إلى جانب القات الذي يتحمّل مسؤولية نسبة من سرطانات الجهاز الهضمي في اليمن، يبرز ما يسمّى بمسحوق الشمّة وهو خليط من التبغ ومواد عضوية توضع تحت اللسان، كسبب رئيسي لسرطانات الفم والدم. وتحل مدينة الحديدة الساحلية التي يتعاطى سكانها هذا المسحوق بكثرة في صدارة المدن المصابة بهذه الأنواع من السرطان.

تشير منظمة الصحة العالمية إلى 35 ألف مصاب بالسرطان في اليمن

إيكولوجيا

تصحّر الأراضي والنفوس

محمد احمد الفيلابي

هي كالثوب البالي، تهترئ أطرافه، ويُحدث فيه الضغط ثقوباً وفتوقاً تتزايد يومياً، وتجعل محاولات الرتق والمعالجة صعبة جداً. الأراضي القاحلة الجافة تصنّف هامشاً إيكولوجياً واقتصادياً واجتماعياً يعيش فيه السكان تحت تهديد التصحّر والنزاعات وحروب الموارد، وينضم إليهم اللاجئون البيئيون، ما يزيد الضغط على الموارد المهددة أصلاً بالنضوب. ويؤكد خبراء أنّ سكان الصحارى أفضل حالاً من اللاجئين البيئيين، لأنّهم معتادون على هذه الحياة وإدارة مواردهم فيها، وقد خبروا بيئتهم، ويستطيعون التعامل مع سلبياتها.

معادلة الفقر والجوع والتصحّر قاسية وصعبة الحلول. ففي أرجاء الكوكب تتحوّل الأراضي الجافة إلى صحارى بسبب الفقر والإدارة غير المستدامة لها، وذلك بسبب تغيّر المناخ. بالطبع يُفاقم التصحّر الفقر، ويتسبب في حدوثه. ويظهر ذلك بوضوح في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، حيث يشكل تدهور الأراضي الجافة عقبة تمنع القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتقوّض الجهود المبذولة لضمان الاستدامة البيئية، وتحقيق الهدفين الأولين من أهداف التنمية المستدامة، وهما «لا فقر، لا جوع». بدأ الحديث عن التصحّر منذ أربعينيات القرن العشرين، حين خلصت دراسة لصيانة التربة عام 1944 إلى أنّ تدهور التربة والتصحّر يعود أساساً إلى سوء استخدام موارد الأرض، أكثر من ارتباطه بتغير المناخ الذي يعد العامل الثاني في زيادة حدة التصحّر.

ووضع أ. ب. استبتق عام 1952 كتاباً مهماً عن زحف الصحراء في السودان ومناطق أخرى في أفريقيا، استناداً إلى دراسة نفذها عن تدهور الغطاء النباتي. ويذكر الخبير في الجمعية السودانية لحماية البيئة عادل محمد علي أنّ «موجات الجفاف القاسية اجتاحت السودان بين عامي 1967 و1973، وكذلك بين عامي 1984 و1985، وأعقبتها موجات جفاف أقل تسببت في انتشار المجاعة ونزوح البشر». من كان يصدق أن تعرف قريتنا الوادعة في شمال السودان نزاعاً يصل إلى حد المواجهة والتهديد الأمني بسبب مساحة أرض خصصت للقرية كامتداد طبيعي لمعالجة مشكلات تزايد السكان. لكنّ النازحين البيئيين الذين هجروا الوديان البعيدة بعد موجات القحط المتتالية منذ أكثر من ثلاثة عقود، وقصدوا شمال القرية، ما أطلق عليهم اسم الرُحّل، تبدّل حالهم وتغيّرت سبل كسب عيشهم، بعدما جفت المراعي وفقدوا القطعان، فأسسوا قرية ظلت تتنامى، حتى طمعوا في ذلك المخطط السكني المتنازع عليه.

توافرت لهذه النزاعات مسارات حلول أهلية حكيمة، قبل أن تتبدل الأمور وصولاً إلى حدّ تصحّر النفوس وجفافها، وتدهور العلاقات البشرية، وتناسي التعايش وحالات التصاهر والشراكة في تنفيذ الأعمال التجارية. والمؤسف أنّ هذا النموذج ظهر في أماكن عدة، وزادت حدته مصالح شخصية تغلبت في الغالب على المصلحة العامة، ما فجّر نزاعات في هامش إيكولوجي - اقتصادي - اجتماعي يشكل السمة العامة للحياة.

(متخصص في شؤون البيئة)

نصائح لآباء وأمهات اليوم

تحاول فضاء وفت جيد مع طفلها (أوتيه غرابوسكي/ Getty)

لا شك أن لتربية الأهل تأثيرا على شخصية أطفالهم، الأمر الذي يفرض مسؤولية كبيرة على الأمهات والآباء. ويشير موقع «باريت سايد» إلى أن هدوء وسعادة الوالدين هما المفتاح لطفولة سعيدة. وفي ما يلي بعض التفاصيل التي يمكن للأهل الجدد تجاوزها والمضي قدما، وهي:

الشعور بالذنب لأن المنزل ليس نظيفاً

حين تُنجب الأم طفلاً، يصير التنظيف من الأمور الأساسية. بعد كل شيء، فإن الأطفال يزحفون ويضعون كل ما يعثرون عليه في أفواههم. مع ذلك، لا يجب أن يكون المنزل معقماً دائماً، إذ إن جهاز الطفال المناعي أقوى بكثير مما يعتقد الكبار. في بعض الأحيان، يحتاج الآباء والأمهات إلى الراحة والاسترخاء فقط. لا حرج في القليل من الفوضى في المنزل. راحة البال لدى الوالدين أهم من النظافة.

تحاول الأم ان تبدو مثالية

غالبا ما تشعر الأمهات الجدد بالضغوط بشأن مظهرهن. فلا يجب أن يبدو المنزل والطفل مثاليين فحسب، بل الأم أيضاً. في الواقع، ليس لدى بعض الأمهات الوقت الكافي للاستحمام خلال الأشهر الأولى بعد الإنجاب، لكن يمكنهن الاستحمام بعدما ينام الطفل على سبيل المثال.

البقاء في المنزل طوال الوقت

إمكانية اصطحاب الطفل إلى الأماكن العامة يجب أن يقررها طبيب الأطفال وليس المعارف والأصدقاء والأشخاص المقربون. وفي حال لم يكن الطفل يعاني من أية مشاكل صحية، وقد حصل على اللقاحات الأساسية، فيمكنه الخروج بعد بضعة أشهر من ولادته. هنا، يجب على الأهل التركيز على رغباتهم وتوصيات الخبراء. ما من حاجة لأخذ آراء الأقارب أو الأصدقاء أو الغرباء في الاعتبار.

الشعور بالخجل من بكاء الطفل

الأطفال من جميع الأعمار يسيئون التصرف في الأماكن العامة. من خلال البكاء والصراخ، عادة ما يعبرون عن مشاعرهم السلبية. لكن هذا لا يعني أنهم يجب أن يبقوا في المنزل. كما أن الطفل يفهم عبارة «لا تبك». لا يجب أن يخجل الأهل في حال لم يتصرف أطفالهم بطريقة مثالية. للأطفال الحق في الشعور بالتعب أو الانزعاج أو الغضب.

مقارنة نفسك بأم مثالية

محاولة أن تكوني أما مثالية هي طريق خطير للغاية. وفقاً لعلماء النفس، غالباً ما يؤدي هذا إلى انهيار عصبي وإرهاق الوالدين. لا حرج في حقيقة أن المرأة لا تستطيع أن تجد الوقت لفعل كل شيء، وأن تفاصيل صغيرة قد تبكيها.

فعل اي شيء حتى لا يفسد الطفل

حتى بلوغه سن 9 أشهر تقريباً، لا يمكن للطفل بعد التلاعب بالبالغين، ما يعني أنه يصرخ إذا ما أزعجه أمر ما. بالتالي، لن يفسد الطفل إذا حملته بين ذراعيك. وعلى العكس، يشعر الطفل بالأمان عندما يكون على اتصال جسدي بوالديه.

(ربى أبو عمو)

تونس: أمل تشريعي للعمالة المنزلية

تونس ـ آدم يوسف

أقرّ البرلمان التونسي في 30 يونيو/ حزيران الماضي قانوناً جديداً لتنظيم العمل المنزلي يهدف إلى ضمان حقوق العمال اللائق للعاملات والعاملين (معظمهم نساء)، وحمايتهم من الاستغلال والتمييز والمعاملة غير الإنسانية. لكنّ كثيرين يتخوفون من أن تظل بنوده حبراً على ورق.

في هذا الإطار، علّقت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة إيمان هويمل على مصادقة البرلمان على القانون، في الجلسة التي شهدت فوضى وعنفاً، بالقول: «جرى تمرير القانون في ظروف استثنائية وصعبة، لكنّ الأهم أنّه مكسب لتونس لأنّه ينسجم مع الحقوق الدستورية والمواثيق والمعاهدات الدولية، لذا سيقدم بالتأكيد ضمانات عدة تصب في مصلحة العاملات والعاملين في المنازل الذين يعتبرون من الفئات الاجتماعية الهشة، وتوفر الحماية القانونية والاجتماعية لهم، وتحقق المساواة مع العاملين في القطاع العام، خصوصاً في ما يتعلق بالمرأة الحامل، وحالات ما بعد الولادة».

تحدد وزارة المرأة والأسرة عدد عاملات المنازل بـ 40 ألفاً، في حين تقول منظمات نسائية حقوقية إنّ عددهن الحقيقي يتجاوز هذا الرقم بكثير، باعتبارهن لا يعملن في قطاع منظم. وتوضح نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (غير حكومية) أميمة جبنون لـ«العربي الجديد» أنّ «تطوير الإطار التشريعي وتعزيزه لحماية العاملين في المنازل يعد مكسباً وخطوة إيجابية رغم النواقص التي يتضمنها القانون الجديد في صيغته النهائية، ونرى أنّ القوانين المكرسة لحمايتهم وضمان حقوقهم مهمة جداً، وننتظر بذل السلطة التنفيذية الجهود المناسبة لتفعيلها وتطبيقها، وتولي السلطات الرقابية مهمات الإشراف عليها ومتابعتها». تضيف: «لا شك في أنّ بنود القانون تحتاج إلى متابعة قضائية صارمة لحماية الضحايا، وتطبيقها على الجميع بلا تمييز، وكذلك من هيئات العمل الرقابي ومسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية ومن المجتمع المدني أيضاً. والقوانين التي لا تطبق وتبقى حبراً على ورق لا فائدة منها».

واللافت أنّ تونس سجلت خروقات عدة تتعلق بتشغيل قصّر، واستغلال عاملات منزليات، وتوجيه إهانات لهن، وصولاً إلى حدّ المتاجرة بأشخاص وبيع قاصرات من عائلات فقيرة جلبهن وسطاء من مناطق داخلية وقرى نائية للعمل في أحياء راقية بالعاصمة والمدن الكبرى. وترافق ذلك مع سلسلة حوادث مروعة بينها وفيات وإهانات واستغلال تعرض لها عمال وعاملات منزليون، من دول أفريقيا جنوب الصحراء، يتواجدون في البلاد كمهاجرين سريين.

وطالبت جمعية النساء الديمقراطيات (غير حكومية) بحماية المهاجرين العاملين في البيوت التونسية من الانتهاكات الإنسانية التي طاولت عدداً كبيراً منهم. وتحدثت عن تعرضهم لاستغلال اقتصادي وعنف ومس بكرامتهم، إلى جانب حجز وثائقهم من أجل السماح لهم بالعمل في البيوت. وكشف استطلاع للرأي أجرته الجمعية على 102 عاملة منزل في إقليم العاصمة الكبرى، الذي يضم محافظات تونس وأريانة ومنوبة وبين عروس، غياب ظروف العمل اللائق في هذا القطاع الهش، إذ تعمل نسبة 97 في المائة من عاملات المنازل بلا عقود، وبلا نظام رعاية اجتماعية أو تأمين، ما يثبت عجز القانون الصادر عام 2002 عن ضمان هذه الحقوق لعاملات المنازل. وأظهر الاستطلاع أيضاً أنّ معظم عاملات المنازل لا يتمتعن بعطلة أسبوعية أو عطلة سنوية مدفوعة الأجر، ما يجعلهن غالباً يعملن أكثر من طاقتهن من أجل تحصيل مبلغ يكفي لتأمين مستلزمات العيش ونفقات أسرهن. كما أشار الاستطلاع إلى أنّ مستوى الأجور بنظام التأجير الشهري لدى 40 في المائة من عاملات المنزل لا يتجاوز 150 دولاراً أميركياً، أي أقلّ من الحد الأدنى للأجور في تونس (200 دولار). أما بالنسبة إلى نظام الأجر اليومي فيتراوح بين 7 و10 دولارات في أكثر من نصف الحالات. وأورد الاستطلاع أيضاً أنّ نحو ثلث النساء العاملات في المنازل بدأن العمل قبل بلوغهن 16 عاماً، وأنّ نسبة 10 في المائة منهن بدأن العمل قبل بلوغهن عشرة أعوام.

يهدف القانون الجديد الذي أقرّه البرلمان إلى تنظيم علاقة العمل بين أصحاب البيوت والعمال، سواء كانوا من عاملات المنازل أو السائقين المنزليين أو البستانيين. ويضمن توفير رقابة الأجهزة الرسمية على الأعمال وآليات التدقيق للاطلاع على درجة الحفاظ على كرامة العمال، ومدى احترام حقوقهم المهنية وكراماتهم الإنسانية. ويمنع القانون تشغيل الأطفال في المنازل، أو التوسّط في تشغيلهم. ويعاقب كلّ من يرتكب هذا الفعل بالسجن ودفع غرامات مالية باعتباره اتجاراً بالبشر. كما يحظر القانون استغلال أصحاب العمل للأجراء وسوء معاملتهم، ويعاقب كلّ من يحجز وثائق هوية للعاملين المنزليين لأيّ سبب.

ويحدد القانون عدد ساعات العمل الأسبوعية بـ 48، مع إمكانية العمل ساعات إضافية شرط ألّا يتجاوز عددها العشر في اليوم الواحد. ويطلب منح يوم واحد راحة أسبوعية، مع فترة راحة سنوية لا تقلّ عن أسبوعين. كما يضمن حقوق العمال في إجازات المرض والحالات الاستثنائية. ويفرض القانون توفير ظروف عمل لائقة وأدوات العمل الضرورية للعامل المنزلي، وإقامته في مكان مناسب. ويحدد إطار مهمات مراقبي وزارة الشؤون الاجتماعية في تفقد سير العمل والتأكد من احترام شروط سلامة وحماية العاملين في المنازل، في حين يفرض بغرامة مالية تصل إلى ألف دينار (360 دولاراً) على كلّ من يعطل عملهم.

سجلت تونس خروقات عدة تتعلق بتشغيل قصّر واستغلال عاملات منزليات

عاملو القطاعات الهشة بحاجة إلى قوانين تحميهم (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

سوريات الشمال من الأمان إلى «جهاد» الحياة

التغيير الذي طرا على حياة السوريات بعد الحرب هو تغيير جذري على اسلوب حياتهن الذي يمكن القول انه اخرج غالبيتهن من امان البيت الى فوضى الخارج التي قد لا يتاقلمن معها

عبد الرحمن خضر

فرضت الحرب المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات في سورية واقعاً جديداً شمل كل المناطق، وأثر على جميع السوريين. وتبدو الصورة أكثر وضوحاً في الشمال والمناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام، خاصة محافظة إدلب التي أصبحت المنطقة ذات الكثافة السكانية الكبرى، وأكثرها تأثراً بالحرب. وجعل ذلك نساء كثيرات ينفذن مهمات لم يعتدن عليها في بيئة تحكمها قوانين الحرب، وتنشط فيها فوضى السلاح ومظاهر العسكرة.

رغم الواقع الصعب، شقّت النساء اللواتي فقدن أزواجهن أو معيلي عائلتهن الطريق، وأصبحن ربات منزل يتحملن مسؤوليات إدارته وتأمين نفقات الأطفال وتعليمهم. وتحدّين في الوقت نفسه اختلاف النظرة الاجتماعية إليهن، وطوّرن خبراتهن حتى استطاعت كثيرات افتتاح مشاريع خاصة، وظفن فيها عمالاً من نساء ورجال.

حسناء المحمد، الأرملة والأم لأربعة أطفال والنازحة من مدينة حمص إلى مدينة سرمدا قرب الحدود مع تركيا، تقول لـ «العربي الجديد»: «أنا المعيلة الوحيدة لأولادي. تدربت على الخياطة في أحد مراكز تعزيز قدرات المرأة، وعملت في حياكة الملابس، وإصلاح مقاساتها الكبيرة لتناسب الصغار، وتلك البالية من أجل إعادة استخدامها». تضيف: «وجدت في الفترة الأخيرة عملاً في ورشة لصنع الكمامات بأجر يومي مقداره نحو أربعة دولارات لمدة أربع ساعات يومياً، باستثناء الجمعة الذي أعمل فيه في إصلاح الملابس. أنا راضية عن نفسي وفخورة بأنني أزاول عملاً يُغنيني مع أولادي عن الحاجة، ومدّ يدي إلى الآخرين».

سلوى العلي، الأم لثلاثة أطفال والنازحة أيضاً من ريف حماة الجنوبي والتي تقيم في مخيم قرب بلدة كفردريان، تروي لـ «العربي الجديد» أنها اضطرت إلى العمل بعد مرض زوجها وخضوعه لعملية فاشلة في عموده الفقري بعد إصابته بديسك وملازمته المنزل، ما جعلها مسؤولة عن الإنفاق على العائلة. تقول: «أعمل بأجر في صنع المونة، وأنفذ مهمات مثل حفر قطع البانجان، وتبييس الملوخية وصنع عصير الطماطم والمربّيات والمخلّلات. وأجر هذه الأعمال زهيد جداً، لكنه يؤمّن مصاريف العائلة، ويؤمن الأدوية التي يحتاجها زوجي». وبخلاف حسناء وسلوى، لم تجد نوفة الباطي النازحة من بلدة كفرزيتا إلى بلدة قاح شمالي إدلب عملاً لإنفاق عائداته على أولادها الأربعة، بعدما اضطرّت إلى تحمّل عبء العائلة بعد وفاة زوجها خلال الحرب. وتقول لـ «العربي الجديد»: «حاولت البحث عن عمل في المنظمات الإنسانية الموجودة شمال سورية، لكنني اصطدمت بعائق عدم امتلاكي شهادة دراسية تطلبها هذه المنظمات لفرص العمل التي تعلن عنها. والآن أعمل متطوعة مع أحد فرق التلقيح من أجل الاحتكاك بالمؤسسات العاملة على الأرض، وتعزيز فرصي في إيجاد عمل، وأيضاً كي أتجنب سلبيات الجلوس في المنزل الذي لن يجلب لي أي عمل في كل الأحوال». توضح سميرة زعير، عضو لجنة التنسيق والمتابعة في شبكة المرأة السورية لـ «العربي الجديد» أن «ظروف الحرب السورية فرضت على نساء كثيرات أشكال حياة غير مألوفة أو مقبولة في بيئتهنّ. وبات العمل واجباً ويرتبط بسوء الأوضاع المعيشية في ظل الظروف القاسية وفقدان المعيل، ما جعل نسبة 33 في المائة من النساء معيلات لأسرهنّ و25 في المائة يُدرن بيوتهن بمفردهن. وقد دشنت بعض النساء أعمالاً خاصة، وجرّبت أخريات مختلف أنواع المهن، وبينها حتى البناء والكهرباء والتمديدات الصحية، وقيادة الجرارات وسيارات الأجرة».

ظروف الحرب السورية فرضت على نساء كثيرات أشكال حياة غير مألوفة

وتكشف زعير أن دراسة أجرتها اللجنة في مايو/ أيار الماضي، وشملت 202 سيدة في مدينتي أعزاز بريف حلب وغازي عنتاب جنوب تركيا، أظهرت مطالبة أكثر من نسبة 90 في المائة من النساء بالحصول على عمل لم يتوفر فعلياً إلا لنسبة 14 في المائة منهن، معظمه بدوام جزئي. كذلك أفادت الدراسة بأن غالبية النساء يعتقدن بأن امتلاكهن مهارات مهنية سيسمح بحصولهن على فرص عمل في المستقبل، في حين قالت نسبة 79 في المائة منهن إن الصعوبات الاجتماعية وعدم توفر الدعم الخاص بالأمومة ورعاية الأطفال تشكّل أهم العوائق أمام وصولهن إلى سوق العمل، رغم محدودية الفرص والخيارات وتدني الأجور».

تضيف: «لا يمكن وصف هذا التغيير بأنه واضح أو إيجابي أو سلبي، بل يتعلق بشخصية كل امرأة وظروفها. وهو قد يكون زاد من حرية بعض النساء في التنقل والتعبير عن الرأي واتخاذ القرارات، لكنه ترافق أيضاً مع غياب عوامل الأمان والراحة والاستقرار التي ترغب فيها النساء، وبعض نتائج هذا التغيير إيجابية، خاصة على صعيد إحساس النساء بفعاليتهن في المجتمع. أما طريقة حصول التغيير فلم تنشدها غالبية النساء، ما يعني أنه ليس ممنهجاً، ويرتبط بحالات فردية، وقد تتعلق استمراريته أو عدمها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة».

عمل السوريات بات ضرورة بعد الحرب (العربي الجديد)